جامعة محمد بوضياف .المسيلة

مخطط مقياس المدخل للعلوم القانونية

الأستاذ/ منصوري محمد

الفهرس

1-معلومات حول المقياس.....ص 03
2-محتوى المقياس.....ص 04
3-مكانة المقياس في البرنامج.....ص07
4-أهداف التعلم.....ص08
5-أسلوب التقييم.....ص08
6-نشاطات التعلم والتعليم.....ص08
7-المقاربة البيداغوجية.....ص09
8-سيرورة العمل.....ص 09
9-مصادر دعم.....ص09

1-معلومات حول المقياس.

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: الحقوق

المقياس: المدخل للعلوم القانونية

الفئة المستهدفة: موجه لطلبة السنة أولى حقوق نظام LMD

الرصيد: 07 المعامل: 02

الحجم الساعي: ساعة ونصف في الأسبوع.

التوقيت: 08:00 إلى 12:30

قاعات التدريس: Z7. Z8 . Z9

الأستاذ: منصوري محمد

الموسم الجامعي: 2023-2024

التواصل يكون عبر الاميل: mansouri.mohamed@univ-msila.dz

2-محتوى المقياس

مقدمة:

يحتوي هذا المقياس على أربع محاور أساسية وكل محور يحتوي على: فصلين ودعمت كل محور بسلسلة من التمارين تسمح بالقدرة على فهم واستيعاب أكثر للمفاهيم واليكم مخطط المقياس:

المحور الأول: ماهية القانون

هذه الوحدة تسلط الضوء على مفهوم القانون إذ يتم التناول فيه تعريف القانون لغة واصطلاحا، ثم التطرق في الفصل الثاني من هذا المحور إلي خصائص القاعدة القانونية والتي تتمثل في: خاصية أن القاعدة القانونية سلوك اجتماعي، وخاصية أ، القاعدة القانونية تتميز بخاصية أنها عامة ومجردة، ولها خاصة أنها ملزمة مقترنة بجزاء.

المحور الثاني: تقسيمات القاعدة القانونية

في هذا المحور سيطلع الطالب على أهم تقسيمات القاعدة القانونية سواء تقسيمات القانون حسب العلاقة التي ينظمها (حسب موضوعها) وذلك في الفصل الأول، إذ

ثمة خلاف بين الفقهاء حول تقسيم القانون إلى عام وخاص، نظرا إلى أن هذه المسألة ليست بالأمر السهل، نظرا لكثرة القواعد وتشعبها وكثرة العلاقات التي تنظمها، فالبحث عن معيار جامع ومانع، أمر ضروري من أجل الاعتماد عليه للتمييز بينهما، فقد تم الاتفاق على معيار صفة أطراف العلاقة القانونية كمعيار راجح للتفرقة بين القانون العام والخاص، ويعرف القانون العام علي أنه على أنه مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الدولة أو أحد فروعها و أشخاص أخرى عندما تكون حاملة للسيادة أي تتمتع بامتيازات السلطة العامة ويسمي ب 'قانون الخضوع والسيطرة'.

أما القانون الخاص فهو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات فيما بين الأفراد أو الأشخاص المعنوية الخاصة، أو فيما بين الدولة أو احد فروعها لكن لا تكون حاملة للسيادة.

كما تم استنتاج مجموعة من النتائج المترتبة عن هذا التمييز تتمثل في: طبيعة القاعدة القانونية، من حيث التملك ومن حيث الامتيازات، ومن حيث الاختصاص، وأخيرا من حيث طبيعة العقود المبرمة. وفي الأخير نستنتج في هذا المحور فروع القانون العام وفروع القانون الخاص.الأول تتمثل فروعه في: القانون العام الدولي والقانون العام الداخلي.

ثم في الفصل الثاني: سيطلع الطالب إلى تقسيمات القانون من حيث درجة الإلزام.

من المعروف به أن جميع القواعد القانونية ملزمة إلا أن درجة الإلزام تختلف من قاعدة إلى آخري، فأحيانا يترك المشرع للأفراد حرية تطبيقها أو الخروج عن أحكامها، وفي حالات أخرى لا يمنح لهم هذا الخيار، لذلك

تنحصر القواعد القانونية وفق لهذا التقسيم بين نوعين: القواعد القانونية الآمرة والقواعد القانونية المكملة، وهناك معايير للتفرقة بين هذين النوعين من القواعد القانونية.

المحور الثالث: مصادر القانون

هذه الوحدة تعالج التشريع كمصدر أصلي رسمي للقانون إذ يتم التطرق فيه إلى تعريف التشريع، أنواع التشريعات، مراحل وضع التشريع، أم في الفصل الثاني منه نتطرق الي المصادر الاحتياطية للقانون والتي تتمثل في مبادئ الشريعة الإسلامية، ثم العرف كمصدر ثاني إحتياطي وأخيرا مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.

المحور الرابع: نطاق تطبيق القانون

هذه الوحدة نبرز فيها تطبيق القانون من حيث الأشخاص لاسيما من حيث : مضمون مبدأ عدم جوز الاعتذار بجهل القانون والاستثناءات الواردة على هذا المبدأ

خاتمة:

تحتوي هذه الوحدة على النتائج المتواصل إليها من دراسة مقياس المدخل للعلوم القانونية، من إيضاح مفهوم القانون وما يتصل به من مسائل تتعلق بتعريفه وأنواعه ومصادره ونطاق تطبيقه. وحيث إن القانون عبارة عن مجموعة من القواعد التي تنظم أنماط السلوك المختلفة في المجتمع.

مخطط توضيحي لمحتوى المقياس

(الخريطة الذهنية)

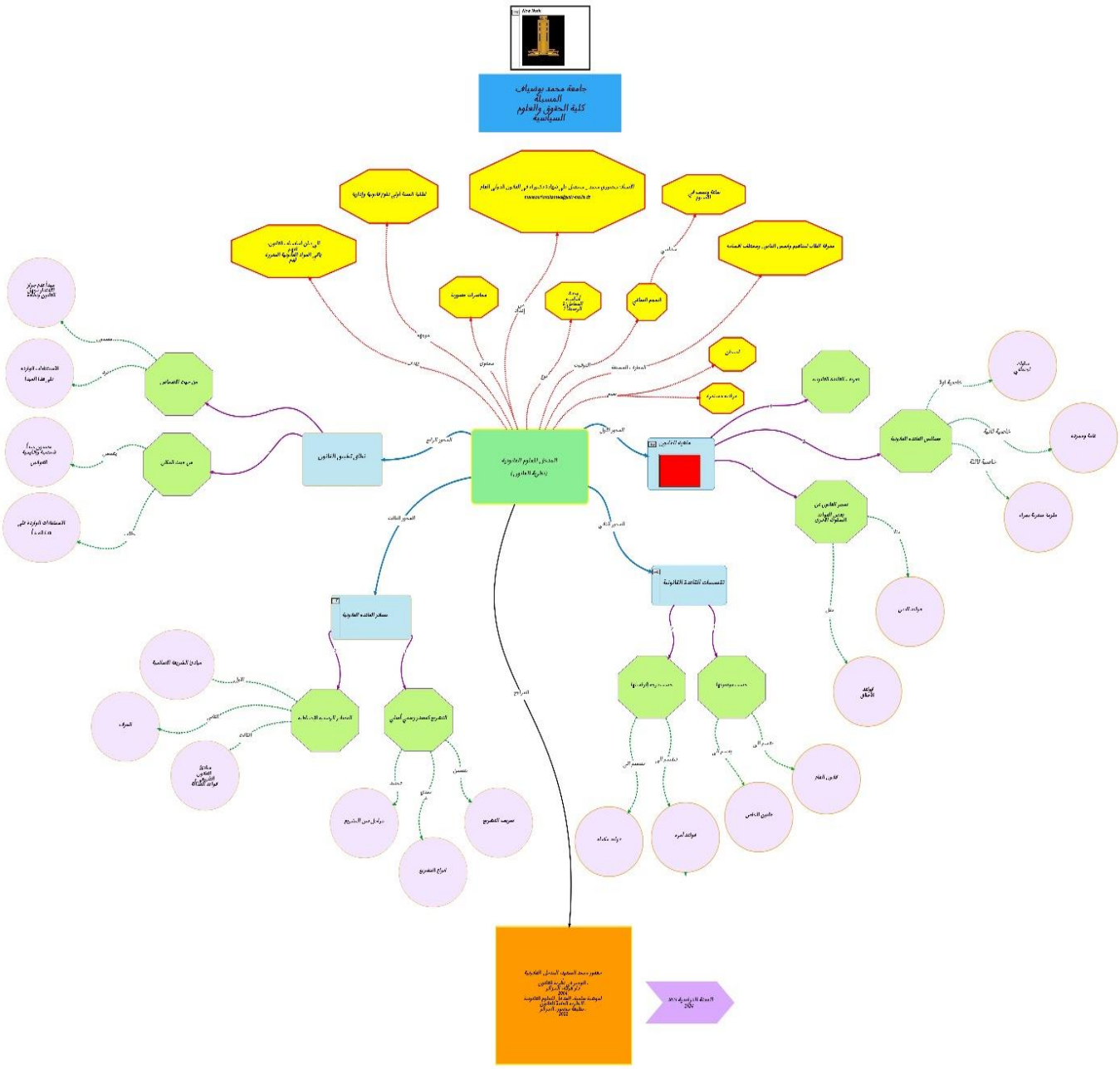

3-مكانة الدرس في البرنامج.

يعتبر مقياس المدخل للعلوم القانونية من المقياس الوحدة الأساسية لطلبة السنة أولى حقوق.

4-أهداف التعلم/ أهداف الدراسة

يهدف هذا المقياس على:

-مستوي المعرفة: يستعيد الطالب في هذا المستوى معلوماته بحفظ التعريفات المتعلقة بالقانون ومعرفة خصائصه التي تميزه عن باقي العلوم الأخرى.

-مستوى الاستعاب: يبني الطالب هنا معارف جديدة كالتعرف على أقسام القانون ومختلف مصادره.

-مستوى التطبيق: ويكمن في استخدام المعلومات المستوعبة سابقا في تمييز وتحليل قضايا ونصوص قانونية متعلقة بالمسائل القانون لاسيما: بماهية القانون وما يترتب عليها من تقسيمات ومصادر لها وكذلك من حيث تطبيق هذا القانون، وذلك عن طريق تحليل قضايا ونصوص قانونية بها.

-مستوى التركيب: بترتيب المعلومات المحصلة وتنظيمها تكون للطالب القدرة على تصنيف مختلف القواعد القانونية ومعرفة مختلف مصادر القانون وكذلك كيفية تطبيق القانون سواء من حيث الأشخاص أو من حيث المكان.

-مستوى التقويم: بعد أن يتمكن الطالب من الكتب المدعمة للموضوع، يسعي لتطبيقها على المسائل المتعلقة بالمدخل للعلوم القانونية، ويتم بفضلها تقييم أجوبته، كما تطرح عليه أسئلة أخرى يحاول الإجابة عليها.

تنبيه: وعليه ستوجه للطالب بعض الأسئلة في كل مستوى من هذه المستويات ليجيب عليها.

5-أسلوب التقييم

تتم عملية التقييم النهائي عن نظام تقييم مستمر طيلة السداسي وفق المعايير التالية:

- **الحضوروالتحضيروالمشاركة:** حيث يتحصل الطالب على علامة 20/10
- **البحث:** حيث يقدم الطلبة مجموعة من البحوث تتعلق بمحاور المقياس ويقيم على أساسها الطالب بعلامة: 20/05
- **الامتحان النهائي:** ويشمل ما تم تناوله خلال السداسي من مضمون كتابي وشرح للبحوث والمفاهيم المختلفة، حيث يتحصل الطالب على علامة: 20/05.

وفي الأخير يتم جمع النقاط التي تحصل عليها الطالب من المعايير الثلاث والتي تشكل العلامة النهائية حسب درجة الاستحقاق من مجموع: 20/20.

6-أنشطة التعليم والتعلم

التعليم الحضوري:

لكي يستطيع الطالب استيعاب كل المفاهيم التي يتم التطرق لها أثناء الدرس والقدرة على القيام بكل نشاطات التعلم يجب على الطالب الحضور المستمر للدروس والمشاركة وتدوين كل المعلومات وأخذ رؤوس أقلام لكل ما تم تناوله في البحوث التي تناقش في الدرس، بالإضافة إلى المشاركة في المناقشات وطرح كل الأسئلة التي لم يتم التوصل للإجابة عليها، وتبادل الآراء ووجهات النظر حول المواضيع المطروحة لإثراء المكتسبات والمعلومات.

التعليم عن بعد:

تتلخص أهمية وضع دروس في هذا المقياس في منصة التعليم عن بعد (Moodle) في ثلاث نقاط رئيسية :

- وضع الدروس لكل المحاول بصغتي pdf و SCROM سيسمح للطالب من تنظيم أفكاره الأساسية والنقاط التي استخلصها من خلال حضوره، هذه الدعائم البيداغوجية متبوعة بعد بأمثلة وفيديوهات لتعمق الفهم لدى الطالب من خلال الأمثلة العملية للأفكار المطروحة.
- بعد نهاية كل محور أو فصل من هذه المحاور، هناك تمارين وأسئلة للتقويم الذاتي مقترحة على الطالب تشمل إشكالا متعددة هدفها النهائي ترسيخ المفاهيم المقدمة.
- فضاء للدردشة بين الأستاذ والطلبة لطرح أي انشغال، أو إشكال في فهم المقياس، وطرح مختلف الأفكار التي ينميها الطالب من خلال هذا المقياس.

7-المقاربة البيداغوجية

ترتكز المقاربة البيداغوجية على ثلاث ركائز وهي: (المعارف، الخبرة المكتسبة، توظيف المعرفة)، وتعتبر هذه الكفاءات مهمة أساسية في عملية التعلم وتحتاج إلى منهجية للوصول إلى تحقيقها، كما ستدعم بتقويمات عن بعد وحضوريا لاختبار قدرة الطالب على استيعاب المعلومات المقدمة وتحقيق الأهداف المرجوة.

- بالنسبة للمعرفة في هذه الدروس سيكتسب الطالب الكفاءة عن طريق تخزين كل المعلومات والمفاهيم الخاصة بالمقياس، وتدعم هذه الكفاءات بتمارين وأسئلة نظرية حول مدى الفهم واستيعاب المعلومات ويكون باختبارات QUIZ.
- ثم ينتقل الطالب إلى الركيزة الثانية وهي الخبرة المكتسبة من المعرفة وكيفية تطبيق المعارف والمفاهيم والمعلومات حول المدخل للعلوم القانونية، وتدعم هذه الكفاءة ببعض التمارين المتنوعة التي تزيد من استيعاب الدرس وتثري المفاهيم المقدمة.
- ثم ينتقل إلى كفاءة توظيف المعرفة أو ما يسمي بالمواقف، وهي الخطوة التي تتيح للطالب المرور إلى مرحلة أكثر تقدما في مساره التكويني حيث ينتقل إلى كفاءة توظيف المعرفة وتتمثل في تطبيق المفاهيم المكتسبة في مراجع القانون.

8-سيرورة العمل

مقياس المدخل للعلوم القانونية يتم تدريسه في حصص نظرية على شكل محاضرات ودروس أعمال موجهة كل أسبوع، تهدف إلى تقديم المفاهيم الأساسية للمدخل للعلوم القانونية ويقدم كل درس بشكل مفصل من خلال تناول مختلف جوانبه.

9-مصادر دعم

يمكن للطالب الإستعانة بالمراجع التالية:

-لطيفة بوشناق، زينب بوشناق، التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص في ظل التطورات الراهنة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد05، العدد02، ديسمبر2020.

-لموشية سامية، المدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للقانون، مطبعة منصور، الجزائر،2022.

- محمد سعيد جعفور، مدخل للعلوم القانونية: الوجيز في نظرية القانون، الطبعة السابعة عشر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2009.

- بوكرزازة احمد، القواعد الآمرة والقواعد المكملة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد2،العدد39، 2013، ص ص203-223.

- محمد حسين منصور، نظرية القانون، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2009.